

أما المساعدات الخارجية على شكل قروض فقد وضعت البلاد تحت سيطرة الإمبريالية ورحبتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا . فإمام ضرورة تسديد هذه القروض « الديون » وفي ظل العجز المالي المستمر والمتزايد سنويا كانت الدولة ملزمة بتنفيذ شروط الولايات المتحدة الأمريكية ومتطلباتها السياسية في البلاد لعجزها وعدم قدرتها على السداد عند الاستحقاق . فسداد الديون يتطلب ان يحقق الميزان التجاري فائضا (أي زيادة قيمة الصادرات وتخفيض قيمة المستوردات) كي يمكن الوفاء بالالتزامات . وهذا ما لا تستطيع حكومة الأردن تحقيقه لعدة أمور : (١) سيطرة الدول الإمبريالية الدائنة « صاحبة القروض » على توجيه الإنتاج والتجارة الخارجية . فالدول الإمبريالية تمثل المصدر الرئيسي لمستوردات الأردن قيمة ونوعا . فقد بلغت واردات الأردن من بلدان السوق الرأسمالية العالمية نسبة تتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ٪ خلال أربع السنوات السابقة . فقد كانت مستوردات الأردن عام ١٩٦٨ من الولايات المتحدة ٦٠٣٧٠٠٠٠ دينار ، ومن المملكة المتحدة ٧٠١٥٣٥٠٠ دينار ، ومن ألمانيا الغربية ٥٦٩٨٧٦١٠٠ دينار ، ومن اليابان ٢٠٨٩٤٤١٠٠ دينار ، ومن إيطاليا ١٦٩٠٢٦٧٠٠ دينار ، ومن فرنسا ١٦٦٢٦٦١٠٠ دينار ومن هولندا ١٤٤١٤٤١٠٠ دينار ، ومن الصين الوطنية ١٦٦٣٨٦٠٠ دينار أي ما يساوي ٥٠٤٤ ٪ من المجموع العام للمستوردات البالغ ٥٧٤٤٩١٤٧٠٠ دينار . وفي العام ١٩٧٠ كانت النسبة ٥٠ ٪ من المجموع العام إذ بلغت المستوردات من كل بلد من البلدان المذكورة أعلاه بالتوالي : ٧٠٣٨٠٠٥٠٠ دينار ، ٨٠٨١٥٦٩٠٠ دينار ، ٥٦٩١١٦٥٠٠ دينار ، ٢٠٢٣٥٤٤٠٠ دينار ، ١٦٦٤٨٠٠٠ دينار ، ١٦٢٧١٤٧٠٠ دينار ، و ١٤٤٩٦٦٧٠٠ دينار .

(٢) استمرار العجز في الميزان التجاري الأردني بمعدل متزايد سنويا ، نتيجة لسوء التخطيط الانتاجي للحكومات الأردنية المتعاقبة ، وغياب أي توجيه صناعي لسلع التصدير ، ولعدم استغلال المواد الأولية وقوى العمل المتوفرة في البلاد لبناء صناعات بديلة عن الصناعات المستوردة أو صناعات انتاجية جديدة ، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفترة ما بين السنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠ نسبة متزايدة سنويا تفوق المساعدات الإمبريالية في قيمتها إذ تراوح العجز ما بين ٤٤ - ٥٣ مليون دينار أردني (الجدول ١) .

الجدول ١

ميزان التجارة الخارجية للفترة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٠ (٧)

بالدينار الأردني

السنة	المستوردات	الصادرات	العجز التجاري
١٩٦٤	٥٣٤٥٥٨٤٤٠٠	٨٤٧٢٨٠٠٠	٤٤٠٨٣٠٤٤٠٠
١٩٦٥	٥٦٤٠٥٢٠٠	٦٤٩١١٤٢٠٠	٤٦٤١٤١٤٠٠٠
١٩٦٦	٦٨٢٢١١٥٠٠	١٠٠٣٩٩٤١٠٠	٥٧٤٨١٢٤٤٠٠
١٩٦٧	٥٥٠٤٧٤٧٠٠	١١٤٣٢٦٤٨٠٠	٤٣٤٧٢٠٤٩٠٠
١٩٦٨	٥٧٤٤٩١٤٧٠٠	١٤٤٢٩٢٤٥٠٠	٤٣٤٢٩٤٢٠٠
١٩٦٩	٦٧٤٧٥١٤٨٠٠	١٤٤٧٤٨٤٦٠٠	٥٣٠٠٣٤٢٠٠
١٩٧٠	٦٥٤٨٨٢٠٠٠	١٢٤١٦٩٤٨٠٠	٥٣٠٧١٢٤٢٠٠

(٣) محاولة تسديد الديون عن طريق زيادة الضرائب : يغلب على النظام الضريبي في الأردن الضرائب غير المباشرة « أي زيادة أسعار السلع والخدمات » ، والنوع هذا من الضرائب تتحمله أوسع الطبقات الجماهيرية في الأردن عند الاستهلاك ، ويتحمله بشكل خاص أفراد الطبقات الفقيرة والمتوسطة الدخل والذين إما أن يخفصوا من مستوى